الخاتمة

الخاتمة

يعتبر الزواج العرفي من أكثر الظواهر انتشارًا بالمجتمعات العربية والمسلمة والمجتمع الجزائري من ضمنها، فرغم القيود التي وضعها المشرع الجزائري من خلال قانون الأسرة وقانون الحالة المدنية إلا أنه لا يزال يشهد ارتفاعًا مستمرا، حيث يلجأ إليه العديد من الراغبين في الزواج أو إعادته، ومن خلال البحث في هذا الموضوع تم التوصل إلى عدة نتائج منها:

1- الزواج العرفي ليس زواجا باطلا كما يعتقد البعض، بل هو زواج صحيح من الناحية الشرعية والقانونية طالما استوفى أركان وشروط الزواج الصحيح وهي رضا الزواجين، وأن يتم في مجلس يحضر فيه الولي والشهود ويسمى فيه المهر.

2- يختلف الزواج العرفي عن الزواج الرسمي في صفة الرسمية أي أنه ليس بزواجٍ مسجل بسجلات الحالة المدنية.

3- شاع في وقتنا الحالي العديد من أنواع الزيجات التي تشابه الزواج العرفي، إلا أن بعضها باطل باتفاق أهل السنة والجماعة، كزواج المتعة وزواج المحلل، وبعضها مختلف فيه كالزواج المسيار.

4- تطرقت الدراسة لأسباب اللجوء إلى الزواج العرفي، وتبين من خلال البحث أنها أسباب قانونية بالدرجة الأولى، كما هو الحال في التعدد، وقد تكون أسبابا دينية بالادعاء أن كتابة العقد لم ترد عن السلف، وأنها من أفكار العلمانية، كما قد تكون أسبابا اجتماعية متعلقة بالخلفية الثقافية والاجتماعية للزوجين وأوضاعهم المادية وظروفهم العائلية.

5- متى تم هذا الزواج فإنه يُنتج آثاره سواءً من الناحية الإيجابية كإحصان الزوجين وحليتهما للاستمتاع ببعضهما البعض، والتوارث بينهما، لكن من جهة أخرى قد يرتد عليهما بآثار سلبية منها الاشتباه أنهما على علاقة غير شرعية، مساءلة رجل الأمن الذي أخل بالقانون المنظم لمهنته وتزوج دون الترخيص، وكذلك تعذر استيفاء بعضٍ من الحقوق وقد ترتد بعض تلك الآثار لتطال الأولاد.

6- لفك الرابطة الزوجية بالنسبة للمتزوجين عرفيا، فإنه يجب على المدعي أن يثبت أن هناك زواجًا بينه وبين المدعى عليه حتى يتم تسجيله أولا ومن ثم يمكن إيقاع إمكانية الطلاق وفقًا لما هو منصوص عليه في القانون.

7- يثبت الزواج العرفي بالإقرار، وعند الإنكار يثبت بالشهادة، وإلا فباليمين الحاسمة، ومتى توفر للمدعى عليه دليلٌ أقوى من اليمين أمكن له رفع دعوى جديدة لنفي ذلك الزواج.

8- ومن أهم النتائج التي وصلنا لها كذلك الإجراءات التي أوردها المشرع الجزائري لتسجيل هذا الزواج، والتي كما اتضح لنا تختلف حسب طبيعة العلاقة بين طرفي هذا الزواج، فمتى حصل وكان هناك نزاع بينهما فإن المدعى منهما يلجأ للمحكمة "قسم شؤون الأسرة" بموجب عريضة مسببة بكل ما يتعلق بإثبات الزواج العرفي طلبا تثبيته، ومتى تيقن القاضي صحة ذلك حكم بتثبيته ويتولى وكيل الجمهورية مهمة إرسال منطوق الحكم لضابط الحالة المدنية لتسجيل هذا الزواج بسجلات الحالة المدنية، وإن لم يكن هناك نزاع بينهما فإن الأمر يعود لوكيل الجمهورية الذي يرسل طلبًا مرفقا بعريضة لرئيس المحكمة والذي يستدعي الأطراف ويحقق معهم ثم يحكم بتثبيته، ويتولى بعد ذلك ضابط الحالة المدنية مسؤولية تسجيله.

وللإلمام أكثر بموضوع "إثبات الزواج العرفي" أقدم بين يدي القارئ الاقتراحات التالية:

- الإحاطة أكثر بمخاطر الزواج العرفي وذلك عن طريق عقد ملتقيات يكون على رأسها أئمة وأساتذة الشريعة الإسلامية وكذلك القانون، لتوعية الشباب بالفائدة المتأتية من تسجيل الزواج لدى مصالح الحالة المدنية.
- القيام كذلك بقافلات لزيارة المناطق النائية المنتشر فيها الزواج العرفي، للحث على تسجيل هذا الزواج وتوضيح مخاطر إهمال ذلك.
- ضرورة سن نصوص قانونية رادعة لمن يسهل هذا الزواج بالنسبة للقصر.
- ضرورة سن مادة بقانون الأسرة الجزائري تحيل إلى الطرق القانونية لإثبات الزواج العرفي.
- نقترح كذلك بإنشاء مكاتب للحالة المدنية في المناطق النائية تسهيلاً لمعاملات الزواج التي تتم بها، ومختف المعاملات الأخرى التي تخص الحالة المدنية.